الأمم المتحدة S/2005/533

مجلس الأمن

Distr.: General
18 August 2005
Arabic
Original: English

التقرير المرحلي للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي

(للفترة من ١٣ أيار/مايو إلى ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥)

أولا – مقدمة

١ – قرر مجلس الأمن بموجب قراره ١٥٩٩ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ إنشاء مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، وطلب إلي إطلاعه عن كثب وبانتظام على التطورات الجارية على أرض الواقع، وعلى تنفيذ ولاية المكتب، والتخطيط للانتقال إلى إطار للمساعدة على تحقيق التنمية المستدامة بحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦. كما طلب المجلس إلي تقديم تقرير بحلول ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥. ويغطي هذا التقرير أهم التطورات الميدانية المستجدة على أرض الواقع منذ أن قدمت تقريري عن نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ (S/2005/310)، ويقدم وصفا للأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي منذ إنشائه.

ثانيا – التطورات السياسية والأمنية التي شهدها تيمور – ليشتي مؤخرا

٢ – ظلت الحالة العامة في تيمور – ليشتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير هادئة ومستقرة، باستثناء بعض الحوادث القليلة المتفرقة التي تورطت في معظمها مجموعات الفنون القتالية وجماعات المعارضة السياسية. وبغية التصدي لأعمال العنف التي ترتكبها جماعات الفنون القتالية، اتخذت مجموعة من المبادرات، بدعم من الرئيس زانانا غوسماو، تُوجت بتوقيع الإعلان المشترك بين ١٤ مجموعة في ٣٠ حزيران/يونيه. وقد التزم الموقعون على هذا الإعلان بمنع أعمال العنف بين جماعات الفنون القتالية، والحد منها والقضاء عليها. وفي ٢٢ تموز/يوليه، شهدت مقاطعة لاوتيم اعتقال ستة أعضاء منتمين إلى جماعة سياسية معارضة وذلك عقب وقوع اشتباكات عنيفة مع المجتمعات المحلية، التي أُفيدَ أنها عارضت قيام الجماعة

230805 230805 05-46307 (A)
0546307

بفتح مكتب ورفع علمها عليه في قرية بيتيليت. وعقب هذا الحادث، قامت الشرطة الوطنية التيمورية في الفترة من ٢٢ إلى ٢٩ تموز/يوليه بعمليات تفتيش منسقة لمباني تلك الجماعة في كافة أرجاء الجزء الشرقي من البلد، حيث أفادت التقارير أنها صادرت مصنفات منها ملابس عسكرية وسواطير، وسكاكين، وأعلام وأسلحة نارية وذخيرة. وقد قام منسق الجماعة في وقت لاحق بتقديم شكوى إلى أمين حقوق الإنسان والعدالة.

٣ - ونُظمت انتخابات محلية على مرحلتين في مقاطعات كوفا ليما، وإرميرا وفيكيك في ١٢ و ١٨ أيار/مايو، ثم في مقاطعات أينارو، وآيليو ومانوفاهي في ٢٧ حزيران/يونيه و ٢ تموز/يوليه. وقد جرت الانتخابات بطريقة سلمية ومنظمة، وبلغ متوسط نسبة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم نحو ٨٦ في المائة. وبينما حظي الحزب الحاكم بأغلبية نسبية، فقد حالف الفوز بعض المرشحين من الأحزاب المستقلة والمعارضة، لا سيما في كوفا ليما وإرميرا، بحيث فازوا مجتمعين بنحو نصف المقاعد المتنافس عليها. وعلى الرغم من استمرار مواجهة بعض الصعوبات التقنية المتعلقة أساسا بالتحقق من هوية الناخبين، فقد طرأت تحسينات ملحوظة في مجال توعية الناخبين وعلى مستوى التعاون بين أمانة الإدارة التقنية للانتخابات، والسلطات المحلية والشرطة. وقد نُظمت حتى الآن انتخابات محلية في ١١ مقاطعة من مجموع مقاطعات تيمور - ليشتي البالغ عددها ١٣ مقاطعة، كما بدأت التحضيرات للجولة الأخيرة المقرر تنظيمها في مقاطعتي ديلي وليكيتشا في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٤ - وأُحرز مزيد من التقدم نحو تعزيز الإطار المؤسسي والقانوني في تيمور - ليشتي. وافُتتح جهازان من الأجهزة الهامة التي ينص عليها الدستور، وهما المجلس الأعلى لشؤون الدفاع والأمن في ١٢ أيار/مايو ومجلس الدولة في ١٧ أيار/مايو، مما يتيح للرئيس الدعم المؤسسي الذي يحتاجه لتنفيذ ولايته. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حلف أمين حقوق الإنسان والعدالة ونائباه اليمين القانونية أمام البرلمان الوطني. ويشكل مكتب الأمين أداة قانونية هامة لمعالجة مسائل منها البلاغات المتواصلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشرطة التيمورية، بما في ذلك الإفراط في استخدام القوة، وسوء المعاملة، والاعتقال والاحتجاز التعسفيان. وفي ٢٥ تموز/يوليه، وافق البرلمان الوطني على النظام الأساسي لمكتب المدعي العام الذي يحدد إجراءات تعيين المدعي العام، ويعرض الهيكل الأساسي لمكتب المدعي العام وينص على إنشاء المجلس الأعلى للنيابة العامة. وفي ٢٩ تموز/يوليه، أذن البرلمان باعتماد القانون الجنائي وقانوني الإجراءات الجنائية والمدنية،وذلك بموجب مرسوم حكومي.

٥ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه، صدر مرسوم قانون بشأن إعادة هيكلة الحكومة، يقضي برفع عدد الوزارات من ١٠ إلى ١٥ وزارة، وإنشاء، في جملة أمور، خمسة مناصب جديدة لوزراء الدولة لشؤون تنسيق البرامج الإنمائية والاستثمارية الإقليمية. وعملا بأحكام هذا القانون، أعلن رئيس الوزراء ماري ألكتيري رسميا في ٢٧ تموز/يوليه تشكيل الحكومة الجديدة المؤلفة من ٤١ عضوا، منهم سبع نساء واثنان لهما علاقة وطيدة بحزب من أحزاب المعارضة. وقد حلفت الحكومة الجديدة اليمين الدستورية أمام الرئيس غوسماو في ٢٨ تموز/يوليه. ومن التطورات التشريعية الهامة التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير قيام البرلمان الوطني في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥ بالموافقة على مشروع قانون بشأن حرية التجمع والتظاهر، وذلك عقب صدور قرار إيجابي عن محكمة الاستئناف بشأن دستوريته. كذلك وافق البرلمان الوطني في ١٩ تموز/يوليه على القرارات البرلمانية للمصادقة على الاتفاقيتين المتعلقتين بامتيازات وحصانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. علاوة على ذلك، قام البرلمان الوطني خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالموافقة على قانون صندوق النفط، وقانون ضريبة النفط وقانون أنشطة النفط. كذلك صدرت خلال الفترة قيد الاستعراض قوانين بشأن الاستثمار المحلي والخارجي، والقوانين البرلمانية بشأن النظام القانوني للعقارات (الجزء الثاني) وبشأن منح التراخيص لشركات التأمين وسماسرة التأمين ومراقبتهم وتنظيم أعمالهم، ومراسيم حكومية بشأن معهد العلوم الصحية وبشأن القوانين الأساسية للمستشفيات. بيد أنه لم يحرز أي تقدم على صعيد صياغة تشريع أساسي لإنشاء المحكمة الإدارية العليا للضريبة ومراجعة الحسابات على نحو ما ينص عليه الدستور، ولا في مجال صياغة القانون الانتخابي من أجل الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٧.

٦ - وقد عادت العلاقات بين الحكومة والكنيسة إلى مجراها الطبيعي عقب قيام رئيس الوزراء ألكتيري وأساقفة ديلي وبوكاو في ٧ أيار/مايو بتوقيع إعلان مشترك، يعترف بضرورة إدراج التعليم الديني كمادة نظامية في المناهج الدراسية. وفي ٩ حزيران/يونيه، وافق مجلس الوزراء على منهج دراسي جديد يتضمن تخصيص ساعة واحدة للتعليم الديني في الأسبوع خلال ساعات الدراسة العادية، ويتوقف الحضور على موافقة الوالدين. وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير اجتماعين للفريق العامل المشترك الذي أنشئ عملا بإعلان ٧ أيار/مايو ويضم أربعين ممثلا للحكومة والكنيسة الكاثوليكية وطوائف دينية أخرى، لبحث المقترحات المتعلقة بإصلاح مناهج التعليم الحكومي وشواغل أخرى.

٧ - واستمر تحسن العلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا. وقد التقى وزيرا خارجية البلدين في بالي يومي ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه من أجل بحث مسائل تتعلق باللجنة الثنائية للحقيقة والصداقة والحدود المشتركة بين البلدين. وفي وقت لاحق، توجه وفد تيموري إلى

جاكرتا لحضور الاجتماع الثالث للجنة الوزارية المشتركة، المعقود في ٧ و ٨ تموز/يوليه. وقد نوقش عدد من المسائل البارزة التي شملت المسائل المتعلقة بالحدود. ووفقا للبيان المشترك الصادر في نهاية الاجتماع، فقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن أمور منها استكمال المفاوضات بشأن الأجزاء العالقة من الحدود البرية المشتركة قبل نهاية العام؛ وإنشاء آلية جديدة لإدارة الحدود بين وكالتي أمن الحدود في تيمور – ليشتي وإندونيسيا؛ وافتتاح خط حافلات من مقاطعة أوكوسي إلى البر الرئيسي لتيمور – ليشتي؛ وإصدار تصاريح عبور الحدود للمقيمين في المناطق الحدودية.

٨ – وفي ١ آب/أغسطس، أعلنت حكومتا تيمور – ليشتي وإندونيسيا رسميا أسماء الأعضاء العشرة – خمسة من كل بلد – في اللجنة الثنائية للحقيقة والصداقة. وقد اجتمعت اللجنة لأول مرة في دينباسار، بالي، في ٤ و ٥ آب/أغسطس لمناقشة المسائل المتعلقة بهياكلها الداخلية وإجراءات عملها وبرنامج عملها. وقد أدى الأعضاء العشرة للجنة وخمسة من مناوبيهم الستة اليمين القانونية أمام الرئيس غوسماو ونظيره الإندونيسي، الرئيس سوزيلو بامبانغ يودويونو، وذلك في احتفال رسمي نظم في ١١ آب/أغسطس في بالي، حيث يوجد مقر الأمانة المشتركة للجنة. وفي تلك المناسبة، وقع الرئيسان أيضا مذكرة تفاهم بشأن إنشاء اللجنة.

٩ – وقامت لجنة الخبراء التي أنشأتها من أجل استعراض ملاحقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في تيمور – ليشتي في عام ١٩٩٩ (انظر S/2005/310، الفقرة ٨) بزيارة إلى جاكرتا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو. وخلال زيارتها، اجتمعت لجنة الخبراء بعدد من المسؤولين المعنيين، منهم الرئيس يودويونو، ووزير الخارجية، والقائد الأعلى للجيش الإندونيسي، والمحامي العام، ورئيس القضاة والمدعون العامون. وقدمت لجنة الخبراء تقريرها النهائي إليّ في ٢٧ أيار/مايو، وقمت لاحقا بعرضه على حكومتي إندونيسيا وتيمور – ليشتي التماسا لتعليقاتهما، وعلى أعضاء في مجلس الأمن. وقد أورد الرئيس غوسماو ورئيس الوزراء ألكتيري آراءهما بشأن التقرير في رسالتين منفصلتين موجهتين إليّ في ٢٢ حزيران/يونيه. وقد صدر تقرير لجنة الخبراء كما صدرت تعليقات الرئيس غوسماو ورئيس الوزراء باعتبارهما وثيقتين من وثائق مجلس الأمن وذلك في ٢٢ و ٢٥ تموز/يوليه على التوالي (S/2005/458 و S/2005/459).

ثالثا – مساهمة الأمم المتحدة

ألف – دور البعثة

١٠ – عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٩٩ (٢٠٠٥) الذي دعا المجلس بموجبه أصحاب المصالح المعنيين إلى ”البدء فورا في التخطيط للانتقال، بأسلوب سلس وسريع، من بعثة سياسية

خاصة إلى إطار للمساعدة على تحقيق التنمية المستدامة''، ركز مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي بصفة خاصة على تنسيق المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة، وشجع على تطبيق تدابير ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة الطويلة الأجل في تيمور – ليشتي. ولهذا الغرض، نظم المكتب اجتماعا اعتكافيا ''لتبادل الآراء'' مع مسؤولين في الحكومة التيمورية، وممثلين للمجتمع الدبلوماسي، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، وذلك في ديلي في ٩ حزيران/يونيه، من أجل مناقشة الاستراتيجيات وبرامج المساعدة الرامية إلى تنفيذ ولاية البعثة. ووفقا للفقرة ٦ من القرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥)، قام ممثلي الخاص، سوكيهيرو هاسيغاوا، في وقت لاحق بإنشاء فريق استشاري لتنسيق جهود المساعدة التي يبذلها أصحاب المصلحة المعنيون. وقد افتتح الرئيس غوسماو الاجتماع الأول للفريق الاستشاري، المعقود تحت الرئاسة المشتركة لممثلي الخاص ورئيس الوزراء ألكتيري في ٢٨ حزيران/يونيه، حيث نوقشت خلاله المرحلة الانتقالية من مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي إلى إطار للمساعدة على تحقيق التنمية المستدامة. وانصب الاهتمام على وجه التحديد على وجوب استبقاء عدد من الوظائف الرئيسية للمستشارين المدنيين بعد انقضاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي (انظر الفقرة ٢٠ أدناه). وعالج الاجتماع الثاني للفريق الاستشاري، المعقود في ٢٦ تموز/يوليه، مسألة تنمية القدرات المؤسسية للشرطة الوطنية التيمورية (انظر الفقرة ٢٦ أدناه).

١١ – وعملا بالفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٩ (٢٠٠٥)، قام مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي أيضا بإنشاء آلية داخلية للرصد والاستعراض والتنسيق، يطلق عليها اسم اجتماع استعراض السياسات وتنسيقها. ويتمثل هدفها الرئيسي في إتاحة فرص لالتقاء عدد من أصحاب المصالح، منهم مستشارون مدنيون، وشركاء في التنمية وممثلو مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي وأطراف فاعلة أخرى في منظومة الأمم المتحدة، بغرض رصد التقدم المحرز في المجالات البرنامجية للبعثة، واستعراض التدابير التي اتخذتها الحكومة في مجال السياسات والمساهمة في عمل الفريق الاستشاري.

١٢ – وعملا بأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٣ (٢٠٠٤)، اختتمت وحدة الجرائم الخطيرة ووحدة محامي الدفاع والأفرقة الخاصة المعنية بالجرائم الخطيرة كافة الأنشطة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، بالتزامن مع نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية. بيد أن مجلس الأمن شدد في الفقرة ٩ من قراره ١٥٩٩ (٢٠٠٥) على ضرورة أن تحتفظ الأمانة العامة للأمم المتحدة، بالاتفاق مع سلطات تيمور – ليشتي، بنسخة كاملة من جميع السجلات التي جمّعتها وحدة الجرائم الخطيرة. وكما ورد في تقريري السابق (S/2005/310، الفقرة ١٩)، فقد تم استبقاء ١٠ موظفين حتى ٣٠ حزيران/يونيه لهذا الغرض. وقد قاموا خلال هذه الفترة

بنسخ نحو ١٦٠ ٠٠٠ صفحة من سجلات الوحدة. كما قاموا بالمسح الضوئي لما يناهز ١٠ ٠٠٠ صورة توثيقية لأعمال الطب الشرعي، وإدخالها في قاعدة للبيانات.

١٣ - وأقيم حفل بمناسبة نقل السلطة في ديلي في ٣ حزيران/يونيه جرى خلاله تسليم جميع وثائق المحكمة المتعلقة بالأفرقة الخاصة المعنية بالجرائم الخطيرة إلى محكمة مقاطعة ديلي. وبموجب أمر من رئيس محكمة الاستئناف، أصبحت جميع ملفات المحكمة مغلقة حاليا عدا بالنسبة إلى الأطراف القانونية وغيرهم من أفراد الجمهور الذين يطلبون الاطلاع عليها بعد الحصول على موافقة من أحد القضاة. كذلك تُحفظ جميع السجلات التي جمعتها وحدة الجرائم الخطيرة، بما في ذلك جميع النسخ التي تم إعدادها لكي تحتفظ بها الأمانة العامة (انظر الفقرة ١٤ أدناه)، وذلك في مكتب المدعي العام لتيمور - ليشتي الذي كان به مقر وحدة الجرائم الخطيرة التابعة لمكتب الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية. ويساعد مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في حراسة مقر مكتب المدعي العام من أجل كفالة أمن المبنى والسجلات المحفوظة فيه.

١٤ - وعملا بالفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٩ (٢٠٠٥)، يقوم المكتب حاليا بالتفاوض مع السلطات التيمورية على اتفاق بشأن حفظ سجلات الجرائم الخطيرة وإدارتها ينظم، في جملة أمور، الشروط التي ستحتفظ الأمم المتحدة بمقتضاها بنسخ من السجلات والظروف التي ستسمح فيها المنظمة للغير بالاطلاع عليها. وفي هذا الصدد، أجرى قسم إدارة السجلات والمحفوظات التابع للأمانة العامة تقييما موقعيا من أجل تحديد الترتيبات التي يلزم اتخاذها كي يتسنى للأمانة العامة حفظ نسخ كاملة طبق الأصل من هذه السجلات. وفي الوقت نفسه فإن جميع سجلات وحدة الجرائم الخطيرة محفوظة تحت سلطة المدعي العام لتيمور - ليشتي ولا يمكن نقل نسخ منها إلى مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي إلا بموجب إبرام اتفاق نهائي بين الأمم المتحدة وحكومة تيمور - ليشتي. وبمجرد إبرام الاتفاق، سيطلب إلى الأمانة العامة أن تقوم بحفظ سجلات الجرائم الخطيرة وإدارتها لمدة تتجاوز إلى حد بعيد موعد انقضاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، مع ما يترتب على ذلك من آثار مالية كبيرة.

البرنامج الأول

دعم بناء مؤسسات الدولة الحيوية

١٥ - أذن مجلس الأمن بموجب قراره ١٥٩٩ (٢٠٠٥) باستمرار نشر قرابة ٤٥ مستشارا مدنيا من أجل دعم بناء مؤسسات الدولة الحيوية. وبعد إجراء استعراض شامل للاحتياجات المتبقية للحكومة والإدارة العامة، استُبقيت لمدة عام إضافي ٢٢ وظيفة لمستشارين مدنيين كانت

قد أُنشئت في إطار بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، فيما أنشئت ٢٣ وظيفة جديدة. ومن المجموع، خُصص مستشاران لتقديم الدعم إلى مكتب الرئيس، وانتُدب ثلاثة مستشارين لتقديم الدعم إلى البرلمان الوطني، وكُلف ١٣ مستشارا بالمساهمة في تسيير الجهاز القضائي التيموري وتعزيز تطويره؛ فيما وزع باقي المستشارين، وعددهم ٢٧ على مكاتب حكومية مختلفة، منها مكتب رئيس الوزراء، ومكتب المفتش العام، ووزارات العدل، والخارجية والتخطيط والمالية، والداخلية، وإدارة الدولة، والنقل، والاتصالات والأشغال العامة.

١٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المستشارون المدنيون بمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي التركيز على نقل المهارات والمعرفة إلى نظرائهم التيموريين، لا سيما في مجالات الحكم الديمقراطي، وسيادة القانون، والعدالة، وحقوق الإنسان والشفافية والمساءلة. وفي هذا الصدد، ركز سبعة مستشارين قانونيين على توطيد الحكم الديمقراطي في البرلمان الوطني ومكتب الرئيس، وساهموا في زيادة تطوير الإطار التشريعي للإدارة العامة والجهاز القضائي، من خلال تقديم المساعدة في عملية الصياغة القانونية. وقد أثبتت المساعدة التقنية التي يقدمها المستشارون القانونيون التابعون للمكتب دورها الرئيسي لا سيما في إعداد قانون صندوق النفط الذي صدر مؤخرا، والذي يضع الأسس القانونية لضمان المساءلة والشفافية في إدارة المواد الهيدروكربونية.

١٧ - وفي رسالة موجهة إلى شعبة المساعدة الانتخابية التابعة للأمانة العامة، مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥، طلبت وزيرة الإدارة المحلية آنا بيسوا، استمرار تقديم المساعدة ''في صياغة المجموعة الكاملة للقوانين والإجراءات الانتخابية اللازمة للانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٧''. كما طلبت السيدة بيسوا في الرسالة نفسها تقديم دعم للمفاوضات مع الجهات المانحة من أجل الحصول على المساعدة في مجالات ''تكنولوجيا المعلومات وإدارة قواعد البيانات، وبناء القدرات، وإدارة الانتخابات، والعمليات واللوجستيات''، حسب الاقتضاء، ''وذلك بغرض إجراء انتخابات وطنية على نحو مرض''. ويعمل مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، بالتشاور مع مدير مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساعدة الانتخابية في تيمور - ليشتي، وشعبة المساعدة الانتخابية على استكشاف السبل التي يمكن أن يساعد من خلالها المستشارون المدنيون في تلبية بعض المتطلبات المتعلقة بالمساعدة الانتخابية والواردة في رسالة الوزيرة، وذلك ضمن الجهود التي يبذلونها للمساعدة في بناء قدرات مؤسسات الدولة.

١٨ - وعلى الرغم من التقدم الهام المحرز على صعيد تطوير قطاع قضائي ناجع، ما زالت تيمور - ليشتي تعتمد على الدعم الذي يقدمه مستشارون دوليون لكفالة تسيير شؤون

المحاكم على نحو مناسب، ووضع التشريعات المهمة وسنها وتدريب المسؤولين القضائيين الوطنيين. وهكذا واصل ١٨ مستشارا قضائيا، منهم أربع مجموعات من القضاة والمدعين العامين والمحامين العامين في محاكم المقاطعات الأربع، الاضطلاع بمهام تنفيذية في كل من محكمة الاستئناف ومحاكم المقاطعات، بغرض المساعدة في خفض عدد القضايا المتأخرة وكفالة إتاحة خدمات العدالة على مستوى المقاطعات. وفي هذا الصدد، واصل أحد المدعين العامين الدوليين واثنان من محامي الدفاع الدوليين تقديم المساعدة إلى محكمة الاستئناف التيمورية من أجل كفالة استكمال البت في المحاكمات المتبقية، وذلك رغم انتهاء عملية الجرائم الخطيرة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٣ (٢٠٠٤). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المستشارون القضائيون بمكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي تقديم خدمات التدريب إلى ١٥ قاضيا و ١٥ مدعيا عاما و ١٠ محامين عامين، يتوقع أن يبدأ معظمهم العمل في المحاكم الوطنية بحلول أيار/مايو ٢٠٠٦. ومن المتوقع مع ذلك أن يستمر القضاة التيموريون، بحاجة إلى التدريب والتوجيه والإشراف أثناء العمل لغاية نهاية عام ٢٠٠٦ حتى بعد استكمال البرنامج التدريبي. وسوف يتعين وضع استراتيجية منسقة من أجل استيفاء هذا المطلب من خلال المساعدة التي يقدمها شركاء ثنائيون ومتعددو الأطراف، وكذلك من أجل كفالة الانتقال السلس.

١٩ – وقد واصل مستشارو مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي المعنيون بمجالي التجارة والاستثمار دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية القيمة. وفي القطاع المالي، ساعد مستشارو مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي في تعزيز الشفافية والمساءلة في مكتب الخزانة ومكتب المفتش العام والسلطات التنفيذية. وتحقيقا لهذه الغاية، انصب تركيزهم بصفة خاصة على نقل المهارات والمعرفة، والقضاء على الفساد من خلال تنظيم حملات إعلامية وتثقيفية ودعائية ذات صلة، إضافة إلى تطبيق تدابير تصحيحية. ومع ذلك، يظل نقص الشفافية والمساءلة في مختلف قطاعات الإدارة العامة مدعاة للقلق. فما زالت ترد تقارير عن حالات رشوة، واختلاس للأموال العامة وفساد، بل يبدو أنها في تزايد لا سيما في مجالات المشتريات والجمارك. وفي الاجتماع الأول للفريق الاستشاري (انظر الفقرة ١٠ أعلاه)، أعلن وزير التخطيط والمالية أن الدعم الدولي ما زال ضروريا لتحسين النظام العام للإدارة المالية، وإدارة الموارد النفطية. وكما يرد في الفقرة ٣٧ أدناه، من المتوقع أن يقدم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مساعدة تقنية في هذين المجالين.

٢٠ – وفي غضون ذلك، يجري حاليا بذل الجهود من أجل الاستغناء التدريجي عن المساعدة التي يقدمها المستشارون المدنيون بمكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي قبل انتهاء ولاية البعثة. وقد قام الفريق الاستشاري في اجتماعه الأول باستعراض التزامات الجهات المانحة

بدعم الانتقال السلس من مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي إلى إطار للمساعدة على تحقيق التنمية المستدامة. وقد شملت التعهدات التي قدمها المانحون الثنائيون والمتعددو الأطراف مواصلة تمويل الوظائف الرئيسية للمستشارين المدنيين التي يمولها حاليا المكتب. وفي نهاية المطاف، بينما يُتوقع أن يوفر البنك الدولي التمويل لمعظم وظائف المستشارين المدنيين في القطاع المالي، يُؤمل أن يتمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تغطية تمويل الوظائف الرئيسية للمستشارين المدنيين في قطاعات العدالة، وسيادة القانون والحكم الديمقراطي.

٢١ - ونتيجة لهذه التعهدات، قد يتسنى خفض عدد المستشارين المدنيين بمكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي قبل أيار/مايو ٢٠٠٦. وعلى المدى الأطول، يُتوقع أن تنخفض الاحتياجات من المساعدة الاستشارية كلما تحقق تقدم إضافي في بناء مؤسسات الدولة. ومن المتوقع أن تضطلع وحدة تنمية القدرات والتنسيق التابعة لمكتب رئيس الوزراء، على سبيل المثال، بمسؤولية تنسيق أعمال المستشارين المدنيين في مكتب الأمم المتحدة في تيمور ليشتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قبل نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٥، وذلك في محاولة لإسناد مزيد من السلطة والمسؤولية الإداريتين إلى حكومة تيمور – ليشتي، وكذلك تعزيز تنسيق برامج دعم بناء القدرات المؤسسية.

البرنامج الثاني

دعم زيادة تطوير الشرطة التيمورية

٢٢ - أذن مجلس الأمن بموجب قراره ١٥٩٩ (٢٠٠٥) بمواصلة نشر عدد يصل إلى ٤٠ مستشارا لتدريب الشرطة من أجل دعم زيادة تطوير الشرطة الوطنية التيمورية. وتستهدف الأنشطة التي يضطلعون بها في المقام الأول الوحدات المتخصصة للشرطة التيمورية، التي تشمل وحدة الشرطة الاحتياطية ووحدة التدخل السريع ووحدة البحرية، إضافة إلى وحدة حراسة الحدود. كما تقدم المساعدة إلى مكتب آداب المهنة، ومكتب موقع الجريمة ومكتب الإعلام التابعة للشرطة الوطنية وإلى دوائر الهجرة، وكذلك في مجالات الحماية المقصورة على فئة معينة ومكافحة الإرهاب والتخلص من الذخائر المتفجرة.

٢٣ - وقدم مستشارو تدريب الشرطة بمكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي دعما ثلاثي الأبعاد بوصفهم: (أ) مدربين ميدانيين يقدمون تدريبا أثناء العمل؛ (ب) خبراء موضوعيين يركزون على تدريب المدربين؛ (ج) مخططين استراتيجيين يساهمون في التطوير الاستراتيجي لقيادة الشرطة التيمورية من خلال إشراكها في عملية التخطيط التنظيمي. وقد صُمم برنامج تدريبي خاص من أجل وحدة التدخل السريع يهدف إلى تقديم دورات تدريبية لتجديد المعلومات في مجال ضبط الحشود ومكافحة أعمال الشغب، واستخدام القوة وحماية حقوق

الإنسان. وقد اعتمد نهج موحد لكفالة توافق التدريب مع برامج مماثلة تنفذها أكاديمية الشرطة التيمورية بدعم من شركاء ثنائيين من قبيل أستراليا والمملكة المتحدة (انظر الفقرة ٢٥ أدناه).

٢٤ - وتولى مستشارو الشرطة بمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، الملحقون بوحدة الهجرة، تقديم المساعدة التقنية في صياغة اتفاق إعادة القبول وفي تصميم تصاريح عبور الحدود. علاوة على ذلك، استكملوا إعداد دليل تدريب عن الهجرة والمناولة المأمونة للأسلحة ثم قاموا بتسليمه إلى الشرطة التيمورية. كما ساعد مستشارو الشرطة التابعون للمكتب في إعداد الصيغة النهائية لاتفاق تعاون مشترك بين الوكالات الحكومية يمكن بموجبه لإدارات الهجرة والجمارك والحجر الصحي أن تساعد وحدة البحرية ذات الموارد المحدودة في مهمة المراقبة البحرية للحدود الساحلية الممتدة على مسافة ٧٠٠ كم. وأخيرا ساعد مستشارو تدريب الشرطة التابعون لمكتب في إنشاء وتطوير قسم مكافحة الإرهاب ضمن قسم استخبارات الشرطة التيمورية.

٢٥ - وقد اضطلع مستشارو تدريب الشرطة التابعون للمكتب بجميع أنشطتهم أثناء الفترة المشمولة بالتقرير بالتنسيق الوثيق مع الوحدات المعنية في الشرطة التيمورية، بغية كفالة استدامة جهود تطوير الشرطة وتيسير تبني العملية على الصعيد المحلي. كذلك عمل مستشارو تدريب الشرطة بالتنسيق الوثيق مع شركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف لتوحيد جهودهم وتحقيق التكامل فيما بينها. فعلى سبيل المثال، قام مستشارو تدريب الشرطة التابعون للمكتب بالاشتراك مع مشروع تطوير شرطة تيمور - ليشتي، وبدعم من أستراليا والمملكة المتحدة، بتصميم برنامج تدريبي لمدة أربعة أسابيع لفائدة رؤساء مراكز الشرطة، بدأ تنفيذه في ٢٥ تموز/يوليه. كذلك عقد عنصر الشرطة التابع للمكتب اجتماعات منتظمة مع الجهات المانحة المهتمة بغية تعزيز التعاون والتخطيط لمبادرات تدريبية متكاملة من أجل زيادة تطوير الشرطة التيمورية.

٢٦ - وكما ورد في الفقرة ١٠ أعلاه، بحث الفريق الاستشاري في اجتماعه الثاني المعقود في ٢٦ تموز/يوليه مسائل تتعلق بزيادة تطوير الشرطة الوطنية التيمورية، بما في ذلك وحدة حراسة الحدود. وقد حضر الاجتماع، من بين جملة الحاضرين، القائد العام للشرطة الوطنية، ونحو ٣٥ ضابطا من ضباط الشرطة التيمورية، وقائد فرقة العمل المعنية بأمن الحدود في الجيش الإندونيسي، وضباط الجيش الإندونيسي من كوبانغ ودينباسار، إضافة إلى مستشاري تدريب أفراد الجيش والشرطة بمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن الحاجة إلى تطوير القيادة الإدارية للشرطة التيمورية؛ وتحسين إدماج وتنسيق

المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة إلى الشرطة؛ وتعزيز مساءلة الشرطة وكفالة الإدارة الفعالة للحدود من جانب وحدة حراسة الحدود والجيش الإندونيسي. وسوف تشكل هذه الأهداف جزءا لا يتجزأ من استراتيجية عنصر الشرطة المدنية التابع للمكتب في الأشهر المقبلة.

٢٧ - وفي محاولة لزيادة تطوير قدرات الشرطة الوطنية التيمورية، تم مؤخرا اختيار مجموعة مؤلفة من خمسة ضباط شرطة تيموريين للخدمة ضمن عنصر الشرطة المدنية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وسيُعين هؤلاء الضباط للعمل مع نظرائهم الدوليين في البعثة، إلى جانب دائرة شرطة كوسوفو، في المجالين الإداري والتشغيلي. ويُؤمل أن يكتسب ضباط الشرطة التيموريون من خلال انتدابهم للخدمة لمدة سنة واحدة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، خبرات ومهارات ومعارف قيّمة يمكنهم تبادلها فيما بعد مع زملائهم الوطنيين لدى استئنافهم لمهامهم العادية في الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي.

دعم تطوير وحدة حراسة الحدود

٢٨ - فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي لتطوير وحدة حراسة الحدود، تنص الولاية على عدد لا يتجاوز ٣٥ مستشارا إضافيا يمكن أن يكون منهم ١٥ مستشارا عسكريا. وكما ذكرت في تقريري السابق المقدم إلى مجلس الأمن (S/2005/310، الفقرة ٢٤)، يجري إسناد الوظائف الـ ٢٠ الإضافية إلى مستشاري تدريب الشرطة. وسيُكلف المستشارون، في جملة أمور، بمساعدة الشرطة التيمورية في وضع إجراءات وبرامج تدريبية لوحدة حراسة الحدود، ومساعدة الحكومة في تنسيق الاتصالات مع السلطات العسكرية الإندونيسية، بهدف تمكين وحدة حراسة الحدود من الاضطلاع بكامل المسؤولية عن هذا التنسيق في أقرب وقت ممكن.

٢٩ - وقد وُضع مفهوم مشترك للعمليات لكفالة التعاون الوثيق بين مستشاري تدريب الشرطة ومستشاري تدريب الأفراد العسكريين المكلفين بزيادة تطوير وحدة حراسة الحدود. وقد أُنشئت عمليات وآليات إبلاغ مشتركة في مقر المكتب، حيث يقوم مستشارو تدريب الشرطة ومستشارو تدريب الأفراد العسكريين بتخطيط وتنسيق أنشطتهم في القطاعات الحدودية الثلاثة في بوبونارو، وكوفا ليما وأوكوسي، وإقامة اتصالات منتظمة في الوقت نفسه مع مقر الشرطة الوطنية التيمورية. وقد نُشرت أفرقة مشتركة من مستشاري تدريب الأفراد العسكريون ومستشاري تدريب الشرطة في كل قطاع من القطاعات الحدودية الثلاثة. ويتولى أساسا مستشارو تدريب الأفراد العسكريين مسؤولية تيسير العلاقات بين

وحدة حراسة الحدود ونظيرتها الإندونيسية، في حين يقوم مستشارو تدريب الشرطة بتوفير التدريب والتوجيه إلى وحدة حراسة الحدود.

٣٠ - وقد قام مستشارو الأفراد العسكريين والشرطة بمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي بزيارة جميع مراكز وحدة حراسة الحدود، حيث قدموا توجيهاتهم إلى الضباط بشأن إدارة المعلومات التشغيلية والجوانب الأخرى لعملهم. وبدأت زيارات مماثلة لجميع مقار وحدة حراسة الحدود في المقاطعات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتهى مستشارو تدريب الأفراد العسكريين التابعون للمكتب من إعداد منهاج تدريبي لإدارة الحدود يتضمن خططا دراسية مفصلة يُزمع تنفيذها في أواخر شهر آب/أغسطس ٢٠٠٥.

٣١ - وقام المستشارون العسكريون التابعون للمكتب، في إطار دورهم التنسيقي، بدعم عدة اجتماعات على المستوى التكتيكي بين وحدة حراسة الحدود ونظيرتها الإندونيسية في عدة نقاط تقاطع على طول الحدود. كما قاموا برصد تنظيم لقاءات الأسر وقدموا، بالتعاون مع مستشاري الشرطة التابعين للمكتب، الدعم إلى المفاوضات المباشرة بين وحدة حراسة الحدود والجيش الإندونيسي بشأن إنشاء آلية جديدة لإدارة الحدود، سبقت مناقشتها في الاجتماع الثالث للجنة الوزارية المشتركة المعقود في جاكرتا في ٧ و ٨ تموز/يوليه (انظر الفقرة ٧ أعلاه). وفي الجولة الرابعة من المفاوضات المعقودة في موتايين في ١٣ تموز/يوليه، بدأت وحدة حراسة الحدود حوارا مباشرا مع الجيش الإندونيسي، الأمر الذي يعكس التحسن الذي طرأ على كفاءة الوحدة واستقلاليتها.

البرنامج الثالث

توفير التدريب على احترام قواعد الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان

٣٢ - يأذن مجلس الأمن في قراره ١٥٩٩ (٢٠٠٥) بنشر عدد يصل إلى ١٠ من موظفي حقوق الإنسان من أجل توفير التدريب على احترام قواعد الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان. وبناء على طلب من الحكومة، عُين ستة من موظفي حقوق الإنسان في مؤسسات مختلفة تابعة للدولة بغرض تقديم المساعدة المباشرة في مجالات حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي، فيما يعمل الموظفون الأربعة المتبقون في مقر مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. والهدف الرئيسي الذي يسعى إلى تحقيقه موظفو حقوق الإنسان التابعون للمكتب هو مساعدة مؤسسات الدولة في إعداد خطط طويلة الأجل لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، بوسائل منها مواصلة نقل المهارات والمعرفة إلى موظفي حقوق الإنسان الوطنيين. وفي هذا الصدد، واصل المكتب العمل عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهات أخرى فاعلة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، بغرض تحقيق أقصى قدر ممكن

من الأثر الجماعي لمختلف مبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى بناء القدرة في مجال حقوق الإنسان على كل من المستوى الوطني ومستوى المقاطعات والمستوى المحلي.

٣٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي بوجه خاص على بناء القدرة المؤسسية لمكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة الذي أُنشئ مؤخرا. ومن أجل تمديد تلقي المساعدة الطويلة الأجل لتنمية المؤسسات أطول فترة ممكنة إلى ما بعد انقضاء ولاية البعثة، قامت الوحدة أيضا بتسهيل الاتصالات بين مكتب أمين حقوق الإنسان ومختلف شبكات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية. إضافة إلى ذلك، واصلت الوحدة دعم تطوير قدرة وزارة الخارجية والتعاون على الوفاء بالتزامات الإبلاغ المتعلقة بمختلف معاهدات حقوق الإنسان التي تشكل تيمور - ليشتي طرفا فيها، والمساعدة في استكمال التقرير النهائي للجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة، المقرر نشره في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٣٤ - وتعاون موظفو حقوق الإنسان التابعون للمكتب مع وزارة الداخلية من خلال توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان واستخدام القوة للشرطة الوطنية، بما في ذلك وحدات التدخل السريع والشرطة الاحتياطية. كذلك نُظمت دورة ''تدريب للمدربين'' حصل فيها ٤٦ مدربا من مدربي الشرطة على معارف متعمقة عن حقوق الإنسان، واستخدام القوة، وممارسات الاعتقال، والاحتجاز وتقنيات إجراء المقابلات. علاوة على ذلك، قام المكتب، بالتعاون مع الحكومة والشرطة الوطنية، بنشر دليل تدريبي عن حقوق الإنسان مصمم للاستعمال أثناء تعليم ضباط الشرطة والمجندين الجدد.

٣٥ - وأخيرا، واصلت وحدة حقوق الإنسان التابعة للمكتب استعراض حالة حقوق الإنسان في البلد، لكفالة توجيه المساعدة إلى مؤسسات الدولة والمساهمة في النهوض العام بحقوق الإنسان وحمايتها في تيمور - ليشتي. وقدمت الوحدة الدعم لتطوير قدرة الجهات غير الحكومية على رصد حقوق الإنسان، وقامت بتوفير التدريب التقني بشأن إنشاء قاعدة بيانات لحقوق الإنسان لخمس منظمات غير حكومية محلية معنية بحقوق الإنسان.

باء - دور منظومة الأمم المتحدة

٣٦ - رغم التقدم الهام المحرز نحو بلوغ الأهداف المحددة في خطة التنمية الوطنية، ما زالت تيمور - ليشتي تسجل مستوى من أدنى مستويات التنمية البشرية قاطبة في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وتظل من بين أفقر ٢٠ بلدا في العالم. علاوة على ذلك، يُتوقع أن يكون النمو الاقتصادي متواضعا في عام ٢٠٠٥، بالنظر إلى ركود فرص العمل، واستمرار تقلص الوجود الدولي وانخفاض المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف. وعلى ضوء استمرار

عدم التيقن من المداخيل المحتملة المتأتية من استغلال النفط والغاز، سيظل البلد معتمدا على المساعدة الخارجية لتمويل تنميته الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وتخفيف حدة الفقر بصورة عامة.

٣٧ - وقد واصل البنك الدولي إدارة برنامج دعم الانتقال، وهو برنامج ممول بالمنح التي تقدمها عدة جهات مانحة ساهم بنحو ٣٠ مليون دولار في الميزانية الوطنية لتيمور - ليشتي. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، قام البرنامج، في جملة أمور، بدعم إنعاش عشر مواقع تجارية، وتدريب ٣٥٤ من أصحاب المشاريع الجدد، وتنظيم برامج تدريبية في مجالي تنظيم المشاريع والإدارة المالية، وإنشاء مركز معلومات إلكترونية للزراعة، واستكمال الإطار الوطني للسياسات التعليمية. كما واصل البنك الدولي تنسيق برنامج لتوطيد الدعم، وهو برنامج لدعم الميزانية، يسهم بمبلغ يتراوح من ١٠ إلى ١٥ مليون دولار في الميزانية الوطنية. وقد ساعد هذا الدعم المقدم إلى الميزانية بالدرجة الأولى في تعزيز قدرة الموظفين في وزارة التخطيط والمالية، وفي طائفة من الوزارات والمناطق التنفيذية، لا سيما في مجالي التخطيط والإدارة المالية. ومن المتوقع أن يساهم الدعم المتزايد الذي يقدمه البنك الدولي لبناء قدرات المؤسسات في القطاع المالي، بالتعاون الوثيق مع صندوق النقد الدولي وباقي شركاء التنمية، في تيسير الانتقال من مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي إلى إطار للمساعدة على تحقيق التنمية المستدامة. فضلا عن ذلك، قام مصرف التنمية الآسيوي باعتماد تسهيلات جديدة لتقديم المنح الإنمائية بغرض تمويل إصلاح الطرق، والمرافق الحضرية لإمداد المياه والصرف الصحي.

٣٨ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تركيزه على الحكم الديمقراطي، حيث قدم برنامج دعم تنمية القدرات المؤسسية، التابع للبرنامج، الدعم لمؤسسات الدولة، بما فيها البرلمان الوطني، في حين ركز مشروع دعم قطاع العدالة التابع للبرنامج على تدريب القضاة، والمدعين العامين والمحامين العامين، بالتنسيق مع المستشارين القضائيين بمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. وبدأت البرازيل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٢٨ تموز/يوليه برنامجا لتزويد قطاع القضاء بأربع مستشارين منهم قاض واحد ومدع عام واحد واثنان من المحامين العامين. وعلى الصعيد المحلي، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بتقديم المساعدة إلى وزارة الإدارة المحلية لوضع برنامج حكومي لا مركزي يتم في إطاره إنشاء سبعة مجالس محلية في مقاطعة بوبونارو لتكون مركزا للتخطيط وصنع القرار على الصعيد المحلي.

٣٩ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تنفيذ برامج لتفعيل المجتمعات المحلية في البلد، من شأنها مساعدة تلك المجتمعات على إقامة مشاريع تجارية صغيرة. علاوة على ذلك، بدأ البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، تنفيذ برنامج للتدريب على المهارات اللازمة للحصول على عمل مربح. وفي الوقت نفسه، قامت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بدعم الخطة الوطنية للتعليم غير النظامي التي تستهدف الشباب والنساء المنقطعين عن الدراسة في المناطق الريفية.

٤٠ - وتحسبا لنقص محتمل في الأغذية خلال الأشهر القادمة، تم اتخاذ عدة مبادرات لكفالة التنسيق الفعال للمعونة الغذائية. وقد أُنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بالمعونة الغذائية، وذلك بمساعدة من وكالات الأغذية العالمية والجهات المانحة، من أجل تحديد المناطق التي يُرجح أن تتعرض لنقص في المواد الغذائية. ووفقا لخطة طوارئ تهدف إلى ضمان الأمن الغذائي، شرع برنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع الحكومة، في تكوين مخزونات غذائية استراتيجية تُمون عن طريق عمليات شراء محلية للأرز من المناطق التي تحقق فائضا في الإنتاج. كما بدأ برنامج الأغذية العالمي والحكومة تنفيذ برنامج لتوفير خدمات صحة الأم والطفل والغذاء في المدارس في مناطق وُصفت بأنها محرومة. وفي الوقت نفسه، أطلقت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بالتعاون مع وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك وأمانة الدولة لشؤون العمل والتضامن، مشروعا يوفر المدخلات الزراعية والتدريب من أجل مساعدة نحو ١ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين على استئناف أنشطتهم لكسب الرزق. كما قامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بمساعدة وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك على تطوير نظام للإحصاءات الزراعية من أجل جمع بيانات القطاع الزراعي وتحليلها.

٤١ - وفي قطاع الصحة، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بدعم تحسين رعاية التوليد الطارئة في مستشفيات المقاطعات. وواصلت منظمة الصحة العالمية تقديم المساعدة إلى وزارة الصحة في تعزيز تعميم مراقبة الأمراض، والوقاية من الأمراض المعدية من قبيل الملاريا والسل والجذام ومكافحتها في جميع المقاطعات وعددها ١٣ مقاطعة، فيما ساعدت اليونيسيف وزارة الصحة على تنظيم أنشطة توعية منهجية لدعم خدمات الصحة التي تستهدف الأمهات والأطفال. كذلك ساعدت اليونيسيف الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ بموجب اتفاقية حقوق الطفل، وأصبحت اعتبارا من ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٥، مسؤولة عن تمويل وظيفة لمستشار مدني في وزارة التربية كانت تمولها سابقا بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية.

٤٢ - وتولى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تقديم التدريب لعدد يبلغ ٧٩٥ من المرشحين الذكور والإناث في الانتخابات المحلية، ويعمل حاليا على وضع برنامج تدريبي للمسؤولات المنتخبات، وذلك بالتعاون مع المعهد الوطني للإدارة العامة. وواصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تقديم الدعم إلى مكتب تعزيز المساواة، وذلك في أمور منها الوفاء بالتزاماته بتقديم التقارير بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وما فتئت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشجع على وضع قانون وطني وأنظمة وطنية لحماية اللاجئين وتدعم تعزيز قدرة وحدة اللجوء في إدارة الهجرة.

رابعا - الجوانب المالية

٤٣ - تُمول تكاليف بدء تشغيل مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي للفترة من ٢١ أيار/مايو إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٣/٥٨ المتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية، ومن خلال استعمال الوفورات التي تحققت في ميزانيات باقي البعثات السياسية الخاصة. ويجري إعداد تقرير منفصل يعرض ميزانية كاملة لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي للفترة الممتدة إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وسيقدم إلى الجمعية العامة في بداية دورتها الستين. كذلك ستدرج الاحتياجات اللازمة لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي لعام ٢٠٠٦ في تقرير موحد للأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة وباقي المبادرات السياسية التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن، وهو التقرير الذي سيُقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين.

خامسا - ملاحظات

٤٤ - دأب مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي منذ إنشائه على مواصلة الجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية على مدار السنوات الثلاث الماضية من أجل تعزيز قدرات مؤسسات الدولة التيمورية وقوات أمنها. وفي هذا الصدد، ركز مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي على نقل المهارات والمعرفة بغرض زيادة تعزيز قدرة الإدارة العامة والشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي على تقديم الخدمات الضرورية وفق المبادئ الراسخة للحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان. وانصب الاهتمام بشكل خاص على تنسيق المساعدة الدولية بواسطة الفريق الاستشاري الذي يضم طائفة واسعة من أصحاب المصالح، وأيضا من خلال عقد اجتماعات أسبوعية لاستعراض السياسات والتنسيق، بغرض كفالة

انتقال سلس وسريع إلى إطار للمساعدة على تحقيق التنمية المستدامة قبل نهاية ولاية المكتب في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦.

٤٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت تيمور - ليشتي مزيدا من التقدم نحو عتبة الاكتفاء الذاتي. كما أُحرز تقدم في مجال تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي للبلد - بما في ذلك اعتماد عدد من الصكوك التشريعية الأساسية - وهو ما من شأنه أن يعزز الحكم الديمقراطي، ويدعم احترام سيادة القانون ويسهل الأنشطة الاقتصادية. ونتيجة لهذه التطورات الإيجابية، فإن خفض عدد المستشارين المدنيين التابعين للأمم المتحدة إثر الانتقال من بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية إلى مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي لم يؤثر تأثيرا سلبيا على الإدارة العامة التيمورية، حيث عوضه إلى حد بعيد استعراض كفاءات المستشارين وتوزيعهم على مختلف مؤسسات الدولة، في محاولة لتعزيز فعالية الاستجابة للاحتياجات ذات الأولوية.

٤٦ - ويواصل المستشارون الـ ٤٥ الذين تم استبقاؤهم تقديم المساعدة الأساسية لزيادة تطوير القطاع المالي التيموري الذي يعاني نقصا في الشفافية والمساءلة، مما قد يهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد على المدى البعيد. والأهم من ذلك هو الدعم الذي يواصل كل من مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديمه لجهاز القضاء التيموري، الذي يُستبعد أن يحقق الاكتفاء الذاتي التام قبل عام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من أن الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي إلى برنامج تدريب القضاة الوطنيين والمدعين العامين ومحامي الدفاع سينتهي في أيار/مايو ٢٠٠٦، فستظل الحاجة قائمة إلى تدريب إضافي أثناء العمل حتى يتمكّن موظفو جهاز القضاء التيموري من الاضطلاع بمهامهم بشكل واف دون أي مساعدة دولية.

٤٧ - وقد بدأ مستشارو تدريب الشرطة بمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي تنفيذ برنامج تدريبي متقدم للشرطة الوطنية التيمورية. والجدير بالذكر في هذا الصدد أنه رغم التحسن الكبير الذي طرأ على مهارات الشرطة التيمورية وكفاءاتها، فما زالت ترد بلاغات عن حالات استخدام مفرط للقوة وانتهاكات لحقوق الإنسان يرتكبها ضباط الشرطة ضد الأفراد، بما في ذلك أعضاء في جماعات سياسية معارضة. وسيظل تدريب أفراد الشرطة التيمورية وغيرهم من المسؤولين الحكوميين على احترام قواعد الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان من الأولويات الهامة خلال الفترة المتبقية من ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

٤٨ - وقد ظلت الحالة الأمنية العامة هادئة واستمر تحسن العلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا. وبدأت وحدة حراسة الحدود، في ظل الدعم المستمر الذي يقدمه مستشارو

التدريب العسكريون بمكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، حوارا مباشرا مع نظيرتها الإندونيسية، وهو ما يبشر بالخير فيما يتعلق بتفاعلهما في المستقبل، عندما تنتهي ولاية المكتب. وقد اعترفت تيمور – ليشتي وإندونيسيا أيضا بأهمية إبرام اتفاق بشأن إدارة الحدود قبل نهاية العام. وسيواصل مستشارو التدريب العسكريون التابعون للمكتب تقديم الدعم اللازم إلى كلا الطرفين من أجل وضع الصيغة النهائية للاتفاق وإنشاء آلية لتيسير تسوية حوادث الحدود. ورغم المشاورات التي أُجريت مع البلدان المجاورة، لم يتمكن المكتب من وضع ترتيبات للطوارئ تكفل أمن موظفيه. وبالتالي، سيتعين على مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي أن يعتمد فقط على الموارد الجوية المدنية لإجلاء موظفيه في حالة حدوث طارئ.

٤٩ – وأخيرا، أدى انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية إلى إنهاء العملية المتعلقة بالجرائم الخطيرة. وعلى الرغم من الإسهام الكبير الذي قدمته وحدة الجرائم الخطيرة من أجل تحقيق العدالة، إلا أنها لم تتمكن من إجراء تحقيقات في أكثر من نصف جرائم القتل المرتكبة في عام ١٩٩٩ وعددها نحو ٤٥٠ ١ جريمة قتل. وفي هذا الصدد، أود أن أهيب بحكومتي تيمور – ليشتي وإندونيسيا، وبالمجتمع الدولي ككل، أن يكفلوا محاسبة جميع المسؤولين عن الجرائم الخطيرة المرتكبة في عام ١٩٩٩، استجابة للرغبة في الانتصاف التي أعرب عنها جميع المتضررين من العنف.

٥٠ – وفي الختام، أود أن أشيد بممثلي الخاص، سوكيهيرو هاسيغاوا، وبكافة موظفي مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، رجالا ونساء، لما يبذلونه من جهود متفانية من أجل الاضطلاع بالولاية التي أناطها مجلس الأمن بالبعثة.